

رابطة الماء في وادى النيل

في مقالين سابقين عالجتنا موضوع الوحدة في وادى النيل من ناحيته الجغرافية والتاريخية^(١)؛ فرجعنا بهذه الوحدة إلى أسسها الأولى في البيئة، واستعرضنا بعض ما في تاريخ شعب الوادى من عبر وآيات قد تنير السبيل أمام من يعملون من أجل الوحدة فيما نحن مقبلون عليه من جهاد. ولكن هذا البحث لن يكمل أو يقارب الكمال إلا إذا عرضنا لناحيتين أخريين، تتمثل إحداهما في الماء وروابطه المادية، وتتمثل الأخرى في الجنس والثقافة وبا إلهما من صلات. ويكفينا في هذا المقال أن نعالج الناحية الأولى، وأن نحاول أن نربطها بما للحياة في وادى النيل من صلات مكيئة بالبيئة، واتصال وثيق بجريان هذا النهر العظيم الذى يمتد بمجره الطويل فيصل ما بين البحر المتوسط وقلب إفريقيا.

وقد سبق لنا في تعريف وحدة وادى النيل أن اصطلاحنا على أن يشمل «الوادى» تلك المناطق التى تعتمد فيها حياة السكان — فى مقوماتها الأساسية — على النهز اعتماداً مباشراً، فى الاستقاء والرى والزراعة، أو فى صيد الأسماك والأحياء المائية، أو الاتصال بين جهة وأخرى على طول النهز، أو فى غير ذلك من مرافق الحياة وأسبابها الأولية. وخرجنا من هذا التعريف بأن مصر والسودان وبعض أطراف الهضبة الاستوائية تدخل كلها ضمن هذا الوادى الذى ننادى بوحدته. ولكن هذا القول يحتاج إلى مزيد من الايضاح، لا سيما فيما يتصل بأسباب الحياة الأولى فى الرى والزراعة. فمن المعروف أن الحياة الزراعية فى مصر لا يمكن أن تقوم بغير النيل؛ إذ الأمطار فى حكم العدم، ولا يمكن أن تكفى لشئ من الزراعة إلا على بعض السواحل الشمالية. ومثل هذا

(١) انظر الكاتب المصرى عددى فبراير ١٩٤٦ ومايو ١٩٤٧.

ينطبق أيضاً على معظم جهات السودان لاسيما السودان الشمالى والأوسط حيث توجد الأراضى ذات التربة الغرينية الصالحة في دنقلا ، وعلى جوانب النيل الأعظم وفي أرض الجزيرة ودلتا كسلا ، وهى كلها مناطق نشأت فيها بعض الزراعة في العصور القديمة ، ولكن التوسع الحديث استلزم تنظيم الإفادة من مياه الري على نطاق واسع جديد . أما جنوب السودان ، حيث تكفى الأمطار للزراعة ، ويمكن أن يستغنى عن مياه النهر ، فان التربة ليست من الجودة بما عليه الحال في مناطق الري بالشمال ، كما أن انعدام نظام الملكية الفردية وقلة استقرار السكان ونزوحهم إلى التجول والارتحال وتعلقهم بالرعى أكثر من الزراعة ، بل قلة عدد هؤلاء السكان وما هم عليه من حالة فطرية قطع الاستعمار ما بينها وبين المدينة الشمالية من اسباب ، كل هذه مضافاً إليها سوء الحالة الصحية وانتشار بعض الأمراض ، قد عطلت تقدم الزراعة في الجنوب ، وستعطله ما دام المسيطرون على السودان يحولون دون توغل العناصر الشمالية إلى جنبه لتزيد من سكانه ولتعلمهم فنون الزراعة واستغلال التربة على نحو يقرهم من أهل الشمال .

لذلك فان السودان في حالته الراهنة ، وبمناطقه التى تصلح للري والانتاج الزراعى الحديث في الوسط والشمال يتساوى مع مصر في اعتاده على مياه النهر . ومن واجب أولئك الذين يسرفون على صبط النيل وتنظيم مشروعاته أن يسلموا بهذه الحقيقة ، وأن يدركوا إلى جانبها أن أى تفرقة بين أدنى الوادى في مصر واوسطه في السودان إنما هى تفرقة مصطنعة ، نادى بها صوت الاستعمار فانخدع له فريق من الناس في مصر فتحدثوا عن حقوق مصر المكتسبة في مياه النيل ، وانخدع له فريق من الناس في السودان فهموا أن يتحدثوا عن حقوق السودان المغتصبة من مياه النيل ، في حين أن الطبيعة ذاتها وحدت بين شطرى الوادى في كل شى ، حتى في الاستقاء والرى للانسان والحيوان والنبات ؛ ثم إنها في هذا التوحيد قد زابت من الماء ما يكفى كل حى على جوانب النهر ، مهما تكاثرت الأحياء من إنسان وحيوان ونبات في حدود ما يسمح به المكان ويتسع له نطاق الأرض الصالحة للحياة المستقرة وللزراعة والانبات في كل من مصر والسودان . فنحن إن حسبنا مجمل تصريف النهر بعد اقتطاع ما يفقد من الماء بسبب التبخر والتسرب وغير ذلك وجدنا أنه لا يقل في المتوسط عن الثمانين

ملياراً من الأمتار المكعبة في كل سنة ؛ يقدر ما تستخدمه منها مصر الآن من مياه النهر الجارية بطبيعتها ومن المياه المختزنة الخزانات بما لا يزيد عن الستة عشر ملياراً ؛ ويقدر أيضاً أن مصر مهما توسعت في الزراعة في المستقبل ورى الأراضي البور بعد استصلاحها ، فان ما تستخدمه من مياه النهر لن يجاوز الخمسة والعشرين ملياراً ، أى أقل من ثلث موارد الماء في النهر . أما السودان فان ما يستخدمه من مياه النهر الآن لا يعرف على وجه الدقة ، ولكنه على كل حال لا يجاوز المليار الواحد . وليس من شك في أن مساحة الأرض المنزرعة والمروية مهما اتسعت فانها لن تستوعب أكثر من نسبة محدودة من مياه النهر التي تمر بالسودان . بل ليس من شك في أن هذه المياه تكفى حاجات مصر والسودان جميعاً حتى في سنوات قلة الماء قلة نسبية . ولكن الشئ الضروري هو أن نتدبر أمرنا في ضبط هذا النهر ؛ فمن المسلم به أننا لن نستطيع أن نتغلب على جميع الصعاب الطبيعية ، التي تقضى أن نخسر جانباً كبيراً من مياه النهر إبان الفيضان فنضعها تنصرف إلى البحر دون أن يستفاد منها في الزراعة . فالفيضان أقوى من أن يتحكم فيه إنسان تحكماً تاماً ؛ وقد تؤدي محاولة التحكم فيه إلى كارثة ليس من الخير أن نتعرض لها بوسائلنا الحالية في الهندسة النهرية . بل إننا إذا حاولنا احتجاز مياه النهر في بعض أجزاء مجراه إبان الفيضان الحبشى فقد ينتهي الأمر إلى إرساب طمي الحبشة في حوضان الخزانات فتخسر التربة المصرية من جهة ، وتمتلئ الخزانات بهذا الطمي وتقل سعتها على مر الأيام من جهة أخرى . ولذلك فمن الخير أن تقتصر مشروعاتنا لاختزان المياه على تصريف النهر في غير موسم الفيضان ، فلا يبدأ احتجاز الماء إلا بعد أن يجاوز ذروة الفيضان الحبشى من رافدى العظيرة والنيل الأزرق ، وهما اللذان تحمل مياههما أكبر كمية من الطمي . ومعنى هذا أننا لن نستطيع أن نتحكم بالاختزان في أكثر من نصف تصريف النهر العام على وجه التقريب ؛ وهو قدر يكفى حاجات مصر والسودان في الحاضر والمستقبل ، وإن استدعى الاحتياط لسنوات الجفاف أن تخصص بعض الخزانات لتكوين احتياطي من الماء يضاف إليه في كل سنة ويحتفظ به للتعويض في سنوات الجذب وقلة المطر في منابع النيل .

وليس هذا مجال الاطالة في سرد مشروعات النيل مما يعنى به المهندسون

ومما نراه مفصلاً في الكتب^(١) . ولكن هناك ثلاث مسائل عامة يجب أن نتناولها بشيء من الإبانة والتوضيح . فأما الأولى فإن للنيل منبعين أساسيين ، أحدهما يأتي من الهضبة الاستوائية ويحلب الماء بانتظام طوال السنة ، ولكنه لا يمد النيل في الوقت الحاضر بأكثر من ١٤,٥ في المائة من مياهه في المتوسط وهي نسبة محدودة إذا ما قورنت بالحبشة ومياهها ، ولكنها دائمة وتفيد في الري الصيفي في مصر بصفة خاصة ، رغم أن جانباً كبيراً من هذه المياه الاستوائية يفقد في الطريق إلى الشمال بسبب البحر ، وشدة الحرارة والجفاف في سهول السودان . فأما المنبع الآخر فيأتي من الحبشة ويمد النيل بباقي مياهه ، وقد تصل نسبة مياه الحبشة في بعض السنوات التي يشتد فيها المطر على تلك الهضبة إلى سبعة أثمان مياه النيل كلها ؛ فضلاً عن أنها تجلب معها معظم الطمي والغرين أوكله تقريباً ؛ وهو ضروري بل حيوي للتربة المصرية ، وإليه يرجع الفضل في احتفاظ أرض الكنانة بخصبها المعروف ، وفي تجديد قوة الانتاج في كل عام . بل يقدر أن هذه المياه تجلب إلى مصر في كل سنة ما لا يقل عن خمسة وثمانين مليون طن من الرواسب ترفع مستوى الأرض مليمترًا في كل عام ، وتعوض ما يفقد في إنماء النبات وتغذيته . على أن هذين المنبعين الاستوائيين والحبشيين إنما يتم كل منهما الآخر ؛ لأن مياه الهضبة الاستوائية قليلة ولكنها دائمة الجريان ولأن مياه الحبشة غزيرة ، ولكنها لا تجرى طوال العام ، بل تجرى في فصل

(١) يكفي أن نضيف هنا أن من المشروعات التي تمت في خزان اسوان وسعته الآن بعد التعلية الثانية حوالي خمسة مليارات ونصف مليار من الأمتار المكعبة ، وخزان جبل الأولياء وسعته حوالي المليارين والنصف ، وخزان سنار أو مكوار وسعته حوالي ثلاثة أرباع المليار ، ومن مشروعات الخزانات المقترحة مشروع البرت وقد يتسع لأكثر من اثني عشر ملياراً . وخزان طانا وقد يتسع لنحو أربعة مليارات لتصرف سنوياً ولنحو ضعف هذا الرقم ليحفظ في البحيرة على سبيل الاحتياط لسنوات الجفاف ، ثم خزان الشلال الرابع وتوقف سمته على مقدار ارتفاع سده المقترح ، ولكن المنتظر أن تزيد سعته كثيراً عن خزان اسوان . وهناك خزان وادي الريان لتفادي خطر الفيضانات المالية ، ولكنه قد يفيد في ري الدلتا بنحو مليارين . وإلى جانب الخزانات المقترحة هناك مشروع قناة لتفادي المستنقعات ومثطقة السدود في بحر الجبل حيث يضيع الآن من الماء بالبحر والامتصاص ما يقدر بثمانية عشر ملياراً . ويلاحظ في احتساب هذه المليارات الكثيرة من الأمتار المكعبة أن جانباً كبيراً مما سيخزن في الجنوب سيفقد بالبحر والتسرب في طريقه إلى مصر في الشمال . وقد تصل نسبة فقدان إلى النصف أو أكثر إذا كانت الخزانات بعيدة في أعلى النيل وأريد أن يستفاد بالمياه في مصر .

معين من السنة ؛ ولولا مياه الهضبة الاستوائية لجف النيل في بعض الأشهر لا سيما في الربيع وأوائل الصيف . لذلك ينبغي في رسم مشروعات النيل ألا يغفل أمر ما هنالك من تكامل بين مصادر المياه في النيل ، ينبغي أن يتبعه وأن يترتب عليه تكامل مماثل في مشروعات اختزان الماء ، فلا نعلم على مياه الهضبة الاستوائية وحدها كما أراد أن يوجهنا الانجليز ومهندسهم في وقت من الأوقات ، ولا نتصور أننا نستطيع أن نستغنى بمياه الحبشة الموسمية الغزيرة والغنية بالطمي عن مياه النيل الأبيض الدائمة ولكنها تكاد تخلو من المواد العالقة .

أما المسألة الثانية فتتمثل في أن مصالح مصر والسودان لا يعارض بعضها بعضاً كما يصور الحال نفر من المعرضين ؛ وإنما هي مصالح متكاملة . وليس من شك في أن من صالح السودان أن تطمئن مصر إلى حبل الحياة الذي يمتد إليها من الجنوب ، وأن تجد كفايتها من الماء في الوقت الحاضر وفي مستقبل الأيام ؛ فازدهار الحياة في مصر كان على الدوام معياراً لازدهار الدنيا في وادي النيل كله ، ومصر القوية تستطيع أن تدفع عن السودان كثيراً من الضرر الذي قد يأتي من الشمال ، بل إن مصر كانت على الدوام مفتاح السودان ، فإن ضعفت طمع فيها الطامعون ولم يسلم من شرهم شطر وادي النيل الأعلى في الجنوب . كذلك كانت مصر مخرجاً طبيعياً لحاصلات السودان منذ أقدم العصور ؛ فان رغدت حياة أهلها ازدادت مقدرتهم الشرائية ، وأفاد السودان من ذلك ما يفتح أبواب الرزق والتجارة ، ويعود على أهل الجنوب بالخير والبركة . وعلى نفس القياس نستطيع أن نؤكد أن مصلحة مصر المادية ذاتها تقتضي أن ينال السودان أكبر قسط من التقدم والمدنية . فقد كانت مصر على الدوام مضطرة إلى أن ترد عن السودان ضعفه إن كان ضعيفاً ، وأن ترد عنه فقره إن كان فقيراً لا يستطيع النهوض بنفسه . وقد عمدت سياسة الاستعمار في السودان خلال ربع قرن كامل إلى أن تفقره بحيث يعتمد على الشمال في المادة ويعتمد على يد الاستعمار في الإدارة ونظام الحكم . فلما استطاع السودان أن يقوم بنفسه وأن يقف على قدميه من ناحية الميزانية ، وقفت حكومة السودان في سبيل التقدم الشعبي ، وحولت أبواب الرزق خلال ربع قرن آخر إلى الشركات البريطانية ، فاستزفت من السودان كل قطرة فائضة من الرزق . وإذا سارت

الحال على سياسة الإفقار الحالية فان مصر ذاتها لا بد أن تتأثر بالحالة في السودان . ذلك أن مصر لا تملك أن تتقدم بنفسها وأن تترك السودان يتخلف عن الركب ؛ فحسد هذا الشعب جسد واحد ، رأسه في الشمال وقوامه في الوسط والجنوب . وقد رأينا سياسة المهندسين البريطانيين في عهد الاحتلال والحماية في مصر ترمى كلها إلى تركيز التقدم الزراعى في الدلتا وشمال مصر حيث ينتج القطن الجيد والطويل الثيلة لتكوين المصانع البريطانية ؛ أما الصعيد وأما السودان فلم تهتم لهما بريطانيا ، بل كان إهمالهما في أول الأمر عن قصد ، تنبه له نفر من مهندسين المصريين . فلما استقل المصريون بعض شؤونهم وجهوا همهم إلى الصعيد ، فأصلحوا من شأنه ونشروا الزراعة والرى الدائم في ربوعه ، فرفعوا من مستوى أهله وقاربوا بذلك بينهم وبين أهل الدلتا . وليس من شك في أن هؤلاء المصريين يدركون تماماً أن لا خير في أن تقف هذه الحركة المباركة عند حدود الصعيد ، بل ينبغي أن تمتد إلى النوبة ودنقلا وبقية ربوع السودان ، مهما اشتط الانجليز ودفعتهم الأثرة إلى أن يضيّقوا على الناس وقد بسط الله لهم في الرزق ، بل مهما حاول مستعمروهم أن يقفوا في طريق الزمن وأن يكتفوا بتلك المشروعات القليلة التي تستفيد منها الشركات البريطانية دون غيرها من أهل السودان .

مصلحة مصر إذن في مصلحة السودان . وإذا نحن نظرنا بعين الأمل إلى هذا الوطن الموحد الكبير فلن يكون من الخير لأهله أن يزدهر فيه شطر دون شطر ، وأن يتقدم نصفه الشمالى فتدب فيه الحياة قوية فتتية على حين يتأخر الشطر الآخر فيصيبه الهزال والكساح ويبقى عالة في حياته الاقتصادية وفي كل ما يترتب عليها من فقر في السكان وضعف في القدرة على النضال والكفاح . . . بل الدفاع في عالم تكاثرفيه المتكالبون على استغلال كل ضعيف .

وأما المسألة الثالثة التي ترتبط فيها حياة مصر وازدهارها بحياة السودان وازدهاره ، فتتمثل في أن مصر لا تملك أن تستغنى عن السودان إن هي أرادت أن تنجز مشروعاتها المختلفة لضبط مياه النيل وتسخيرها فيما يجلب الخير . وكذلك السودان لا يملك أن يستغنى عن مصر إن هو أراد أن يتم من هذه المشروعات ما يضمن له الخير والفائدة وما يفتح أمام أهله أبواب الرزق . ذلك كله أن مصر لا تستطيع أن تقيم من أعمال خزن المياه ومشروعاته داخل حدودها

السياسية المعروفة غير خزان أسوان وهو لا يخترن أكثر من خمس حاجاتها النهائية من الماء بعد جبل واحد ، وغير مشروع مشكوك فيه بعض الشك هو مشروع وادى الريان . أما المشروعات الأخرى فيجب أن تتم كلها في أرض السودان من جهة ، وقرب منابع النيل في الحبشة والهضبة الاستوائية من جهة أخرى . فأما في السودان فطبيعة المجرى تسمح باختزان المياه من سنة لسنة ، كما هي الحال في خزان جبل الأولياء الذى يملأ في كل سنة ليفرغ في أشهر التحريق ، أو كما هي الحال في خزان سنار أو مكوار . وهذا النوع من الخزانات السنوية يفيد إلى حد بعيد ، ولكنه لا يكفى بمفرده لأن النيل عرضة لأن يأتى شحياً جداً في بعض السنين الشاذة ، بحيث يخشى ألا يكفى ماؤه في بعض تلك السنين حتى لملء الخزانات ورى المساحات المزروعة بالفعل ، مما يترتب عليه قحط وإحداق ومجاعة لا شك فيها (١) . لذلك كان من الواجب أن يفكر أهل الهندسة والرى بمصر والسودان على السواء في بناء خزانات تحتجز فيها كميات من الماء لمدة طويلة ، بحيث تكون بمثابة « احتياطي » يصرف منه في مثل تلك السنوات المجذبة . وهذه الخزانات لا يمكن إقامتها في سهول السودان ، وإنما تقام إما في بحيرة طانا بالحبشة وإما في إحدى بحيرات الهضبة الاستوائية وهي بحيرة البرت . وإذن فإن السودان تواجهه - ولو في المستقبل على الأقل - مشكلة من نفس النوع الذى يواجه مصر ؛ وهو أنه لا يمكن أن يعتمد اعتماداً كلياً على مايقام في أراضيه من خزانات . بل إن الطبيعة ذاتها قضت بما هو أكثر من ذلك ؛ فالسودان لا يستطيع فى يسر أن يفيد حتى من بعض ما يخزن فى أرضه من ماء . فنحن نعرف مثلاً أن النيل الأبيض يجرى فى مستوى منخفض عدة أمطار من مستوى أرض الجزيرة ، بحيث يتعذر تماماً أن تروى تلك الأرض من خزان جبل الأولياء . كما نعرف أنه حتى فى حالة خزان مكوار ، وهو على النيل الأزرق ، لا تستطيع أرض الجزيرة المرتفعة أن تفيد منه أكثر من ثلاثة أخماس ما يخزن فيه ؛ أما الباقي فلا مندوحة من أن يترك ليجرى فى النهر من جديد لتفيد

(١) من أمثلة تلك السنوات المجذبة عام ١٩١٣ حيث انخفضت جملة تصريف النهر طول العام الى ٤٤ ملياراً من الأمطار المسكبة عند أسوان ؛ هو قدر يزيد قليلاً عن نصف متوسط التصريف العادى للنهر هناك .

منه أرض النيل في الشمال . وهكذا قضت الطبيعة ذاتها بالألا يستطيع السودان أن ينفرد أو أن يجد كفايته تماماً فيما يقام فوق أرضه من مشروعات . . . بل هكذا قضت الطبيعة بأن يستوى السودان ومصر في الحاجة إلى تنسيق مشروعات الري كلها من منابع النيل إلى أدانيه ، وبأن يشارك السنودان مصر فيما يخشى على تلك المشروعات من خوف ، وما قد يعترض تحقيقها من صعوبات تمتد إلى خارج نطاق الوادي بحدوده السياسية . فالمصالح الحيوية لمصر والسودان تتداخل أشد التداخل في نطاق الوادي ، وتمتد إلى ما وراء الحدود السياسية امتداداً لا حياة معه لمصر والسودان إلا إذا كانتا يداً واحدة .

وفوق ذلك فمن غير المعقول ولا الممكن أن تكون لمصر مشروعاتها المستقلة في نهر النيل ، وأن تكون للسودان مشروعاته . فذلك إن تصوره الخيال فإن الحقائق الطبيعية الواقعة لا تجيزه . ولقد رأينا كيف أن خزان مكوار ، وقد أنشئ من أجل أرض الجزيرة لإنشاء ، لم تملك حكومة السودان بحكم جريان النهر أن تحبس فائده على نفسها ؛ وكذلك خزان جبل الأولياء (وهو مشروع مصري) أو خزان الشلال الرابع إن تم إنجازه يمكن أن تفيد منه أراضي دنقلا الشمالية بواسطة الآلات الرافعة ، أو بواسطة إقامة بعض القناطر الموازنة في المستقبل . ونستطيع أن نجري في سرد الأمثلة التي توضح مبلغ تداخل مصالح الري في مصر والسودان ؛ ولكننا نكتفي بأن نضيف أن السودان في حالته الراهنة وبموارده المالية ، لا يستطيع أن يقوم حتى ببعض المشروعات الضرورية للري . وقد أنشئ فيه سد مكوار ، ولكنه أنتى بمال أجنبي ولمصلحة أجنبية قبل أن تكون مصلحة سودانية . وليس من الخير للسودان أن تمضى أموره في المستقبل على نحو ما مضت عليه في الماضي ؛ فذلك حكم على أهله بالاستعباد الاقتصادي ، وبكل ما يجره من استغلال يصيب الحياة القومية في الصميم . ولكن السودان إن استجاب لما تقضى به الضرورة المادية من الارتباط بمصر فلن يخشى أن تجر عليه المعونة المصرية استغلالاً أو مذلة ؛ فقد سبق أن أنفقت مصر في السودان خلال أكثر من قرن ملايين وملايين ، ومنحت السودان من مالها ورجالها ومن خيرها ومادتها ما لم تمن به عليه . . . وهيئات أن تمن ، وهي إذ فعلت ذلك لم تقصد إلى أن ترتب

لنفسها حقوقاً مضاعفة ، ولا إلى أن تجلب لنفسها منفعة رابية كما فعل الانجليز في السودان وفي مصر على حد سواء .

ولكن حديث الوحدة المائية بين شطرى الوادى لا يتم إلا إذا عرضنا لبعض ما جرت عليه الأحوال في السودان عندما بدأ المشرفون عليه يوجهون مصايره ، ويعملون على تحقيق ما أسموه « رفاهية السودانين » . وقد يكفيننا أن نضرب مثلاً بأرض الجزيرة ومشروعات الري فيها . فقد بدأ التفكير فيها في أوائل هذا القرن ، ونضج المشروع بعض الشيء قبل الحرب العالمية الأولى ، حيث قدرت له بضعة ملايين قليلة من الجنيهات . ولكن وقوع الحرب عطل المشروع ورفع تكاليفه في النهاية إلى أكثر من ثلاثة عشر مليوناً بما في ذلك مصاريف السد ذاته عند مكوار . والشيء الطريف أن حكومة السودان تطوعت فسخرت نفسها ونفوذها في خدمة نقابة الزراعات السودانية ، وهى شركة بريطانية خالصة تولت المشروع ، فمكنتها الحكومة من الاستيلاء على الأرض نظير ثمانين قرشاً للفدان الواحد شراء ، أو نظير عشرة قروش للفدان إيجاراً في العام ! وتم الاتفاق بين النقابة والحكومة على أن يتم انتزاع الأرض من أصحابها السودانين ، ثم يجبرون بعد ذلك على استئجارها وزراعتها قطعاً بحسب الشروط التى تضعها النقابة ؛ ويقسم المحصول في النهاية بنسبة ٤ في المائة للأهالى ومثلها للحكومة والباقي للشركة ، مع منح الأهالى الحق في زراعة بعض المحاصيل الغذائية كاللوبيا والذرة وغيرهما بما قد تشتريه الحكومة أو النقابة أو غيرهما من شركات الإصدار بأسعار محدودة ليباع في الخارج بأسعار مرتجة !

وهذا المشروع الذى يبدو كأنه أدى إلى رفع مستوى المعيشة وزاد من رفاهية السودان قد يكون ظاهره الخير ولكن باطنه شر لا شك فيه . فالأرض قد انتزعت من الأهالى الذين أصبحوا بذلك أجراء بعد أن كانوا ملاكاً ؛ وهذا في حد ذاته لا يمكن أن يكون أساساً لنهضة صادقة ، ولا يمكن أن تحتفظ معه جمهرة المنتجين بما ينبغى للمواطن من روح الاعتداد الشخصى والعزة القومية ، فضلاً عن أن فيه غيباً فاحشاً لا يعادله إلا مافعله المستعمرون البيض حين استولوا على الأرض الصالحة من أصحابها السود في مستعمرات شرق إفريقية وجنوبها . وفوق ذلك فان حكومة السودان ، مع الأسف الشديد ،

لم تشأ حتى أن يجرى العمل بعد تسوية مسائل أرض الجزيرة على أساس الاستتجار الجبرى من الأهالى . . . فسنت في عام ١٩٢٥ قانوناً جديداً أسمته قانون تسوية الأراضي ، اعتبرت به جميع الأراضي غير المسجلة في السودان ملكاً للحكومة حتى يثبت عكس ذلك . فاذا راعينا أن شؤون العقود والتسجيل لم تكن مرعية على الدوام في ربوع السودان أدركنا كيف أن الحكومة قد استطاعت في ظل هذا القانون أن تحرم الأهالى حتى قيمة الايجار الاسمية حين وضعت يدها على مساحات واسعة من الأرض ، ومهدت لنفسها أو للشركات البريطانية أن تستغلها براءوس أموالها الأجنبية .

وليت أضرار مشروع كمشروع الجزيرة تقف عند هذا الحد من الاستغلال ؛ فقد استطاعت الحكومة بما لها من سلطة الاستيلاء أثناء الحرب الأخيرة مثلاً أن تضع يدها على محصول السودان كله من القطن ، وأن توردته إلى المصانع والسلطات البريطانية بثمن حددته هي بما لا يزيد كثيراً على نصف ثمن القطن في الأسواق المصرية بالذات .

لذلك كله لم يكن غريباً أن ينفر السوداني من التعاون والمشاركة الصادقة في مشروع لم يلبث أن أدرك أن عليه منه الغرم . ولم تلبث حكومة السودان ذاتها أن رأت ذلك منذ البداية فشجعت بعض الوافدين من السودان الغربى ونيجيريا على المرور والاقامة بأرض السودان أثناء ذهابهم إلى الأرض المقدسة للحج ، وأثناء عودتهم إلى بلادهم ؛ فتستأجرهم القنابة والشركات بأجور منخفضة وتضارب بذلك الأيدي العاملة الوطنية . وقد ترتب على ذلك في آخر الأمر أن أصبح نحو ربع الأراضي المنزرعة قطناً بالسودان يفلح بأيد عاملة أجنبية عن السودان . وهكذا تنزع الأرض من الأهالى وتزرع برأس مال أجنبى وبأيد عاملة أجنبية . . . وهيئات أن يكون ذلك أساساً صالحاً لهضة قومية في بلد يقال إن القائمين على شؤونه يعملون من أجل رفاهيته ، ومن أجل إعدادة للاستقلال الاقتصادى والقومى العام !

ولو أن حكومة السودان كانت تعمل حقا من أجل رفاهية السودانين ورفع مستواهم العام لكان الواجب أن تفكر في التوسع في زراعات أخرى غير زراعة القطن التى تمون مصانع بريطانيا . بل لكان الواجب أن تعنى قبل ذلك بنشر زراعة الحاصلات التى تيسر الاستهلاك المحلى وترفع مستواه بين

عامّة طبقات الشعب ، مثل القمح في بعض الجهات التي تصلح له ، ومثل الفواكه ، ويكاد السودانيون يحرسون منها إلا من استطاع أن يدفع الثمن غالباً لما يستورد من الخارج ، ومثل قصب السكر الذي يمكن أن تنشأ عنه صناعة نافعة لولا أن الحكومة ذاتها تحتكر استيراد السكر وتجارته .

بل لو أن حكومة السودان كانت تعمل حقا من أجل تربية السودانين وإعدادهم للنهضة الاقتصادية المرتقبة لكان الواجب ألا تغالى في إقامة مشروعات الري والزراعة على أساس المزارع الكبيرة التي تشرف عليها الشركات الكبرى وتستخدم فيها الآلات الحديثة ويرتب العمل فيها على أساس لا يمكن أن يتعلم منه الأهالي ولا أن يقلدوه بأنفسهم أو يحتذوه في مزارعهم الصغيرة ، بل لا يمكن أن ينقل عنه وأن يقلده غير كبار المولدين والملاك السودانيين ، وقليل ما هم ! لقد كان الأولى بالحكومة إن هي راعت مصلحة الشعب أن تشجع الملكيات المتوسطة ، وأن ترشد صغار المزارعين المللك ، وأن تعد لهم من المشروعات ما يعاونهم على تحسين أحوالهم ورفع مستواهم في العمل والانتاج .

وغير هذه المسائل كثير مما يمكن أن نأخذه على حكومة السودان ، مع الأسف الشديد . وقد شوه ماجرت عليه من سياستها في الري والزراعة معنى إفادة السودان من مياه النيل ؛ كما شوه ما ينبغي أن يفهم من مشاركة السودانيين والمصريين جميعاً في ما يسبغ النهر على واديهم من خير وبركة ، وما يجري به عليهم من فيض وإنعام .

أما بعد فإن الله سبحانه قد أجرى النيل في فيض زاخر ، وأمده بالغيث في أكثر من منبع واحد ، وميزه على غيره من الأنهار فأخرج من مائه كل شئ حى ، وأنبت على ضفافه من كل الثمرات . وما كان الله ليقتصر على خلقه في الكنانة الكبرى حين أبدلهم من أمطار السماء ماء يجري على الأرض ، وحين شاء لهم أن تأتيهم أسباب الحياة مع الفيضان في كل عام ، وليس أبغض إلى الله من أن يمن الناس بعضهم على بعض بما لا يملكون ، ولا أبغض إليه من أن يضيق الناس بعضهم على بعض وقد بسط الله لهم في الرزق . وليس أحب إليه من أن يذكر الناس نعمته السابغة ورحمته التي وسعت كل شئ . والله

سبحانه قد دبر الماء للناس في ربوع هذا الوادى من أقصاه إلى أقصاه ؛ ولكنها الجهالة قد أعمتنا عن نور الله ، وكادت تضلنا سواء السبيل . بل هو المكر السيئ من جانب أولئك الذين فرضوا أنفسهم على الوادى وأبنائه ففرقوا بينهم وسعوا بالباطل يقطعون ما وصل الله ، ويحبسون الخير وقد منحه الخالق ، ويقيمون أنفسهم حلفاء لنا ولكنه حلف الغالب للمغلوب ، ويظهرون للناس بالنصح والارشاد وهم نحو الغاية ساعون وبالباطل مرجفون . ومع ذلك فقد يكون من الخير لنا ونحن في هذه المرحلة من كفاحنا القومى فى الشمال والجنوب ، أن نذكر قوله تعالى : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » . وليس أمام أبناء الوادى جميعاً إلا أن يكونوا يداً واحدة تعمل من أجل الخير ، وإلا أن يوقنوا أن القطيعة فيما بينهم لم يأمر بها الله ؛ فقد أجرى عليهم الحياة من نيل واحد ليعيشوا فى كنفاته الكبرى شعباً واحداً وأمة واحدة . وهم إن فعلوا ذلك فستدين لهم الأمور ، وسيجدون من ماء النيل إن هم عرفوا قدره وأحسنوا تديره ما يروى الأرض ويخرج الثمرات ويفيض بالخير والبركة على الخلق جميعاً بين أقصى الجنوب وأقصى الشمال .

سليمان مزين